تقارير دولية: ليس هناك قانون ولا عدالة في مصر

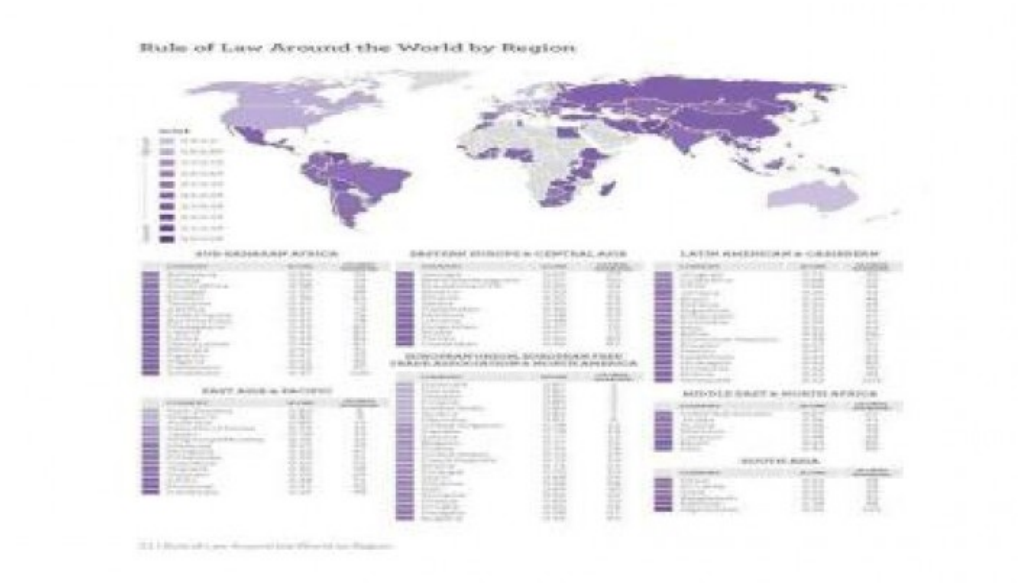

الثلاثاء 23 يونيو 2015 12:06 م

كالمعتـاد منـذ الانقلاـب العسـكري، حطت مصـر في المرتبـة قبل الأخيرة، في تقرير مشـروع العدالـة لعام 2015، والـذي يعد المشـروع هو مؤشـر العدالـة في البلـدان حول العـالم من خلال تقيمه لهم السـنوي، وقـد تصـدرت مصـر ذيل الترتيب؛ حيث حصلت على الترتيب رقم 86 من 102 والترتيب قبل الأخير في دول الشـرق الأوسط والتقرير يتطرق إلي العديد من المعايير التي يبني عليها هذه النتيجة.

حيث تمثل الدول أمام ثمانية معايير أساسـية؛ هي: أولاً- القيود علي سـلطات الحكومة ، وهي الضوابط أو المعايير التي تنظر إلى مـدى قوة القانون والمؤسـسة القضائية للحد من نطاق سـلطة الحكومة المفرطة، وإخضاع سـلطة الحكومة، أو الحاكم، إلى القيود القانونية، وجاءت مصر في المرتبة 91 من 102.

ثانيًا- غياب الفساد هي واحدة من السمات المميزة لمجتمع تحكمه سيادة القانون، والفساد هو مظهر من مظاهر مدى إساءة المسئولين الحكوميين سلطتهم أو الوفاء بها الالتزامات المنصوص عليها في القانون وجاءت مصر في المرتبة 52 من 102.

ثالثًا- الحكومـة المفتوحـة مدي توافر معايير الحكومة المفتوحة و هي الخاصة بالشـفافية و المشاركة و المسائلة وجاء ترتيب مصر فيها في المركز 91 من 102.

رابعًا- الحقوق الأساسـية وهو المعيار الخاص بمدي احترام الدولة في ظل سـيادة القانون، بالحقوق الأساسـية التي يجب أن تكون مضـمونة وهي حقوق الإنسان المنصوص عليها بموجب القانون الـدولي وجاء ترتيب مصـر فيها في المركز في المرتبة 98 من 102.

خامسًا- النظام و الأمن وهو المعيار الخاص بمدى قدرة الدولة أن تمنع بشـكل فعال الجريمة والعنف من كل نوع، بما في ذلك العنف السياسي وعدالة القصاص، وجاء ترتيب مصر فيها في المرتبة 66 من 102.

سادسًا- إنفـاذ القوانين التنظيميـة، وهو المعيار الخاص بمـدي تطبيق الدولـة للقوانين الحكوميـة التي تقوم بتشـريعها وجاء ترتيب مصر فيها في المرتبة 93 من 102.

سابعًا- العدالة المدنية وهو المعيار الخاص بمدى قدرة المواطنين على حل شكاواهم والحصول على سبل الانتصاف بما يتفق مع الحقوق الأساسـية عبر المؤسـسات العدالة الرسمية بطريقة سلمية وفعالة، بدلاً من اللجوء إلى العنف. وجاء ترتيب مصر فيها في المرتبة 92 من 102.

ثامنًا- العدالـة الجنائيـة وهو المعيار الخاص بمـدي وجود نظام عدالـة جنائية لأنه يمثل جانبًا رئيسـيًّا من سـيادة القانون، نظام عدالـة جنائيـة فعـال قادر على التحقيق والحكم في الجرائم التي تقع بصورة فعالـة، دون تحيز ودون التأثير غير السـليم، مع

ضمان حقوق المتهمين والضحايا. وجاء ترتيب مصر فيها في المرتبة 55 من 102.

وبحسب التقرير الذي أقر أن مصـر من الدول البعيدة كل البعد عن احترامها للحقوق الأساسـية المرتبطة بشكل كبير بحقوق الإنسان و بتطبيق القانون الدولي، أن مصـر وخلال العام الماضي بعدت كل البعد عن تطبيق العدالة المدنية والتي على إثرها تحول المواطنون فيها إلى عدم إيمانهم بمنظومة العدالة واستخدامها في الانتصاف لحقوقهم؛ مما سيدعم بشكل كبير تبني شريعة الغاب، أن مصـر بسـيل التشـريعات التي تم إقراراها خلال الفترة الماضـية مما أثر بشكل كبير في تطبيق التشريعات والقوانين.